دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	برنامج جديد لمكافحة التضخم في البرازيل
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	العمري، صالح أحمد
المجلد/العدد:	ع 11
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	شعبان - إبريل
الصفحات:	109 - 110
رقم MD:	322098
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	سعر بيع العملة ، البرازيل ، النظم الاقتصادية ، التضخم ، الإصلاح الاقتصادي ، البرامج الاقتصادية ، خطط التنمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/322098

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

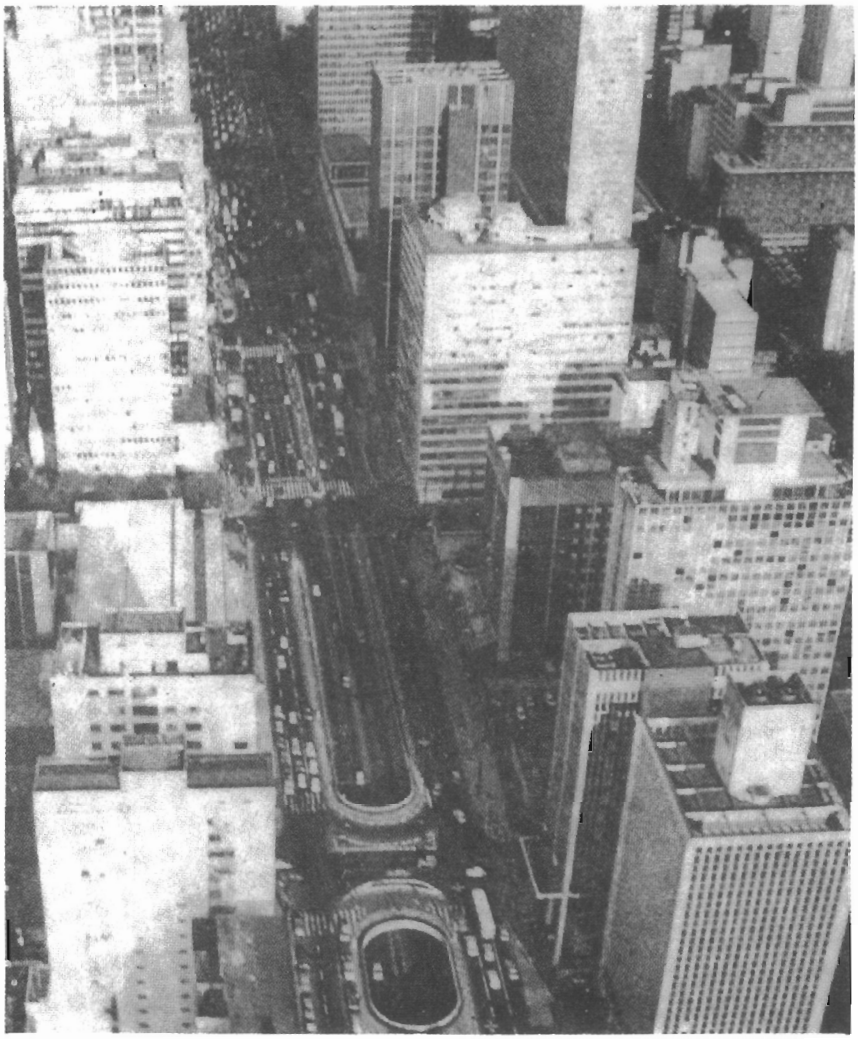

برنامج جديد لمكافحة التضخم في البرازيل

● صالح أحمد العمري ●
ملحق بمثلية خادم الحرمين الشريفين في البرازيل

الرئيس البرازيلي يعلن عدم اللجوء للاقتراض أو اصدار عملة جديدة

اعتمدت الحكومة البرازيلية مؤخرا برنامجا اقتصاديا جديدا للحد من التضخم الذي تعاني منه والذي بلغ ٩٣٢,٦٦٪ في نهاية شهر ديسمبر ١٩٨٨ .

ويشبه البرنامج الجديد إلى حد كبير برنامج الكروزاد الأول الذي طبقته عام ١٩٨٦ وانتهى بالفشل الزريع في نفس العام الذي اعتمد فيه ، وأدى إلى اختفاء العديد من السلع الضرورية من الأسواق .

وقد نفذ البرنامج الجديد ، الذي أطلقت عليه وسائل الإعلام (برنامج الصيف) ، اعتبارا من ١٥ يناير ١٩٨٩ ، بعد إعلان الرئيس البرازيلي (جوزيه سارني) عنه من خلال شبكات الإذاعة والتلفزيون .

وتعتبر جميع الإجراءات التي أعلن عنها الرئيس قانونيا مؤقتة بموجب الدستور البرازيلي الجديد مالم يوافق عليها الكونجرس الوطني خلال (٣٠) يوما من تاريخ إعلانها ، إذ يحق له إلغائها .

والجدير بالذكر أن الحكومة البرازيلية قد عكفت خلال الأربعة أشهر السابقة لإعلان البرنامج الجديد بدراسة البرنامج دراسة مستفيضة لتفادي الأخطاء التي وقعت فيها الحكومة وأدت إلى فشل برنامج ومشروع الكروزاد الأول ، والتي من أهمها عجز الحكومة على اتخاذ خطة صارمة لتقليص العجز في مصروفات القطاع العام ، والحد من الزيادة في الإنفاق الحكومي .

وقد جاء على لسان الرئيس البرازيلي خلال إعلانه للبرنامج الاقتصادي الجديد أن الحكومة ستنفق منذ الآن من دخلها الفعلي فقط دون اللجوء للاقتراض أو إصدار عملة جديدة ، حتى تحافظ على القوة الشرائية للكروزاد الجديد على المدى

تسريح ٦٠ ألف موظف حكومي

القصير ، وطالب في خطابه الشعب بمساعدة الحكومة في مراقبة التلاعب في الأسعار التي جمدتها الحكومة اعتبارا من تاريخه ، وفقا لقائمة الأسعار التي أصدرتها السلطات الحكومية لتلزم مراكز البيع والتوزيع بها .

وفيما يلي أهم القرارات الجديدة في برنامج الكروزاد الجديد (برنامج الصيف) :

١ ـ تغيير العملة البرازيلية (الكروزادو) إلى ما يسمى (الكروزادو الجديد) الذي يساوي (١٠٠٠) كروزادو قديم .

٢ ـ تخفيض قيمة العملة الجديدة بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة ١٧٪ حيث كان يوم إعلان البرنامج الجديد يساوي ٨٥٩ كروزادو للدولار الواحد ، وأصبح الآن يعادل (١٠٠٠) كروزادو قديم ، أي (كروزادو جديد) للدولار الواحد ، وبهذا تلغى عملية تصحيح العملة يوميا ، والتي كان على أساسها تعدل الأجور والرواتب والخدمات .

٣ ـ إغلاق جميع البنوك المحلية يومي ١٦ ـ ١٧ /١/ ١٩٨٩ حتى يمكن لها تكييف مرافقها للتعامل بالكروزادو الجديد ابتداءً من يوم الأربعاء ١٨ يناير ١٩٨٩ .

٤ ـ تجميد كافة الأسعار والرواتب ، وأجور الخدمات العامة والخاصة إلى أجل غير مسمى ، على أن تنظر الحكومة في شهر فبراير ١٩٨٩ في الرواتب والأجور التي كانت نسبة الزيادة فيها تقل عن معدل التضخم العام الذي بلغ ٩٣٢,٦٦٪ وتعديلها وفقا لذلك ثم تجميدها بعد ذلك .

إلغاء خمس وزارات وبيع أسهم بعض المؤسسات الحكومية إلى القطاع الخاص

٥ ـ تجميد كافة الإيجارات إلى أجل غير مسمى على أن تعدل في شهر فبراير أيضا بنفس الطريقة التي سيتم بها تعديل الأجور والرواتب ، بمعنى أنه سيحسب متوسط قيمة الإيجارات عن الاثنى عشر شهرا الماضية وتعدل على أساس العملة الجديدة ، ثم تجمد بعد ذلك مباشرة .

٦ ـ رفع قيمة الفوائد في البنوك وتشجيع صناديق التوفير والمدخرات الشعبية للحد من الاستهلاك حتى لا تقع الحكومة في نفس الأخطاء التي وقعت فيها في خطة الكروزادو الأول .

٧ ـ تخفيض مدد أقساط شراط السلع التي تعمر كالسيارات من (٣٦) شهرا إلى (١٢) شهرا والأدوات الكهربائية كالثلاجات والتلفزيونات .. الخ من (٩) شهور إلى (٣) أشهر فقط .

٨ ـ إلغاء خمس من الوزارات والإدارات الحكومية وهي : وزارة الإسكان ، ووزارة الري ، ووزارة العلوم والتكنولوجيا ، ووزارة الإصلاح الزراعي ، والإدارة المحلية ، وتحويل (٤٥) مؤسسة حكومية إلى القطاع الخاص ، وبيع أسهم بعض المؤسسات الحكومية الأخرى وممتلكاتها غير الضرورية لسير العمل مثل (الوحدات السكنية الحكومية) .

٩ ـ تسريح حوالي (٦٠) ألف موظف حكوميا ممن لم يمر على تعيينهم مدة (٥) سنوات وحصلوا على هذه الوظائف بطرق غير قانونية (أي لم يدخلوا في مسابقات عامة) عند التوظيف .

ويأمل الرئيس البرازيلي من هذا البرنامج أن يتمكن من التغلب على المصاعب الاقتصادية التي تعاني منها البرازيل ، وأن يتمكن أيضا من تسليم حكم البلاد إلى خلفه الذي سينتخب عام ١٩٩٠ دون تضخم أو عجز حكومي ، حتى يمكنه قيادة البرازيل إلى عهد جديد كقوة اقتصادية وسياسية كبيرة تضارع القوى الكبرى في العالم خاصة وأنها احتلت عام ١٩٨٨ القوة الصناعية السابعة بين دول العالم .

وتتوقع الحكومة لقاء هذا البرنامج الاقتصادي الجديد أن تحظى برضاء الدائنين الأجانب وصندوق النقد الدولي ، حتى يمكنها الحصول على الدفعة المتأخرة من القرض الجديد الذي تم الموافقة عليه في العام الماضي من قبل صندوق النقد الدولي وتم تأجيل تسليمه لعدم وفاء البرازيل بالشروط التي حددها الصندوق ، وتبلغ قيمة القرض المشار إليه (٥,٢) بليون دولار كان من المفروض أن تحصل الحكومة البرازيلية منه على (١,٤) بليون دولار كدفعة أولى في نهاية العام الماضي ١٩٨٨ .

وتجدر الإشارة إلى أن البرازيل تحتل المرتبة الأولى من حيث الديون الخارجية التي بلغت في العام الماضي (١٢٢) بليون دولار استطاعت أن تسدد منها (١٢) بليون دولار من خلال الفائض التجاري الذي حققته في العام المنصرم والذي بلغ (١٧,٥) بليون دولار ■

الهوامش

صحيفة كوريوبرازيينسي

صحيفة فولياديا سان باولو